إشراقات

الإنترنت والبلورة السحرية

د. شروق الفواز

■ منذ أن دخلت خدمة الإنترنت بلادنا الحبيبة، والإقبال عليها في ازدياد مستمر، لما توفره من متعة وثقافة وحرية، وسرعة في الإطلاع والبحث، وهذه الميزات الموجودة فيها جعلتها مطلباً للكبار والصغار، للعلم والبحث، أو للاستمتاع وتضييع الوقت، فلا يكاد بيت يخلو من جهاز للكمبيوتر أو اشتراك في خدمة الإنترنت، هذا عدا مقاهي ومراكز الإنترنت المنتشرة بكثرة في معظم المدن والقرى، حتى أصبحت الإنترنت في نظر الجميع بلورة سحرية تقرب البعيد، وتفضح المستور، وتنقلك إلى عوالم مجهولة، وتوصلك بأشخاص ما كنت تحلم بأن تصل إليهم، أو تتصل بهم، كما أنها ترضي غرور ورغبات الكثير من المتمكنين منها والمتعطشين لقدراتها، إن لم تمنحهم حرية، وقدرة على السيطرة والاختراق والهيمنة، في عالم هم ينشئونه بأنفسهم أو يقتحمونه ويتطفلون عليه!. وهذا التوسع والانتشار السريع فيها، والاستخدام المتزايد لها، يجعلنا نتطلع ونأمل بمزيد من التطوير والترشيد للاستفادة منها على قدر المستطاع، وذلك باستغلال تحمس الناس لها والافتتان الكبير بها، خصوصاً وأن خدمة الإنترنت باتت تمثل المستقبل المشرق والواقع المفروض للنمو الحضاري، وعليها ستعتمد معظم الوسائل والتطورات الحضارية في مدن العالم المختلفة، مما يشجع فكرة إقامة ناد أو مركز للإنترنت لاستقطاب هواة الإنترنت ومحترفيها، وأولئك الراغبين في تطوير قدراتهم والاستفادة من خبراتهم السابقة، وتميزهم في هذه الشبكة العنكبوتية، بالتسجيل فيها وعمل الدراسات والمشاريع الإنترنتية، لتطويرها واكتشاف آفاق جديدة لها. فكل زائر أو متصفح للإنترنت يرى هذا الكم الهائل من المواقع التي ينشئها أو يشرف عليها سعوديون أو سعوديات، وإن اختلفت درجاتها ومستوياتها والخدمات المقدمة بها، إلا أنها تدل وتبشر بوجود كفاءات، متميزة وناطقة بمدى التفوق والقدرة والتمكن التي يمكن أن يصل لها المواطن أو المواطنة السعودية في مجال الكمبيوتر وخدمات الإنترنت، وبرعاية مثل هؤلاء المتميزين وتوفير الجو والإمكانيات والمتطلبات المناسبة لهم، سنحصل وبلاشك على نخبة متميزة وطبقة متمكنة في مجال الكمبيوتر والإنترنت، إذا كتب لها التوفيق والنجاح بإذن الله فإنها ستكون نواة قوية للدخول في صناعة الحاسبات الآلية والبرامج الإلكترونية والكمبيوترية، تلك الصناعة التي تُعد وتعتبر الرائدة والمسيطرة على الاقتصاد العالمي اليوم وغداً، ومثلما صنع الحرمان والرغبة في التميز من (بيل غيتس) رجلاً عبقرياً ومتفوقاً في مجال الكمبيوتر وبرامج (المايكروسوفت) فإن الرعاية والاهتمام وتبني الكفاءات النادرة في هذا المجال، لابد وأن تعود على بلادنا بالنفع والفائدة، إذا ما تم إنشاء مثل هذا النادي أو المركز لهواة ومحترفي علوم الكمبيوتر والإنترنت، وفتح المجال واسعاً لكل راغب بالانضمام إليه، وكل مهتم بعلوم الإنترنت، وتقديم التسهيلات والخدمات اللازمة لذلك.

وإيجاد مثل هذه النوادي والمراكز يعدنا بتطور هذه الخدمة في بلادنا، وتعديها مرحلة الممارسة إلى مرحلة الاحتراف والتصنيع، وكسر احتكار الدول الصناعية المتقدمة لها.

وذلك يدعونا للمزيد من الأمل بإيجاد جهة رسمية، أو هيئة للبث والفصل في القضايا المتعلقة بشبكة الإنترنت، وحفظ حقوق مستخدميها من هواة أو محترفين، وذلك بسن قوانين ونظم لضبط كل مستهتر ومتجاوز، أو مسيء، أو سارق في هذه الشبكة الإنترنتية العنكبوتية، مع التدقيق الموضوعي في مسألة الرقابة والحظر للمواقع الممنوعة، والابتعاد عن الحظر العشوائي واللامنطقي أو غير المدروس، للكثير من المواقع، مما يزيد من قيمة هذه المواقع، والرغبة في الوصول إليها (فكل ممنوع مرغوب) ذلك أن القدرات والإمكانيات المتوفرة في برامج الإنترنت تسمح للمتمرسين بكسر (البروكسيات) وتخطي الحواجز بكل تفنن واحتراف، مما يسيء للجهة المشرفة والمسؤولة عن هذا الحظر ويشكك في قدراتها، فلنساعد على تنمية الرقيب الداخلي في نفوس أبناء مجتمعنا ونمنحهم الثقة والحرية الموضوعية في اختيار ما يناسبهم ويضرهم وينفعهم، فنحن في عصر الانفتاح والعولمة، الذي فيه الرقيب الداخلي أقوى بكثير من الرقيب الخارجي وأكثر عمقاً وتأثيراً فلماذا المكابرة والتنفير؟

Salfawaz@hotmail.com

شيء للوطن

مدينة الرياض.. والتنظيم القادم

عبدالرحمن ال الشيخ

■ بتاريخ ٢٠/٥/١٤٢٢هـ و ٢٣ /٣ / ١٤٢٢ هـ كتبت في هذه الزاوية عن حاجة مدينة الرياض إلى تنظيم إداري جديد يواكب تطورها واتساع مساحتها وزيادة عدد سكانها.. وتمثل ذلك الاقتراح في تقسيم مدينة الرياض إدارياً إلى عدة أقسام تشمل جميع الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة المعنية بخدمات المواطنين.. وقدمت خلالها المبررات المدعمة لهذا الرأي.

وخلال اجتماع مجلس منطقة الرياض الذي ترأسه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض ورئيس مجلس المنطقة وبحضور صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض نائب رئيس المجلس والذي عقد مساء يوم الأحد الماضي الموافق ١٤٢٣/١/٣هـ أسعدني جداً مناقشة الاقتراحات وذلك بعد نشر نتائج هذا الاجتماع والتي تبين أنه ناقش عدة أمور تهم هذه المدينة من أهم هذه الأمور التي ناقشها المجلس هي:

- مشروع سوق الجملة للخضار والفاكهة الدائم الكائن جنوب مدينة الرياض والذي سيطرح قريباً للمنافسة.
- قضية الازدحام المروري في مدينة الرياض وعلى طريق الملك فهد بشكل خاص.
- تطبيق نظام الخدمات الإلكترونية الذي سيحقق ربطا لجميع مواقع الإدارات الخدمية بمنطقة الرياض.
- السلبيات المترتبة على ظاهرة الإعلان عن المعلمين الخصوصيين والمقترحات التي أيدها المجلس للحد من هذه الظاهرة.
- ظاهرة السلوكيات الخاطئة في قيادة السيارة وآثارها على المجتمع وما يمكن أن تحققه الجهود التوعوية في هذا الخصوص.
- إيجاد موقع للمجلس على شبكة الانترنت للتعريف بمهامه ومسؤولياته وأهدافه لإتاحة الفرص للمواطنين لإرسال مقترحاتهم ذات العلاقة بعمل المجلس.
- تطبيق حدود موحدة لكافة القطاعات الخدمية بالمدينة وفق معايير محددة لهذا القسم وهي الخطوة المتممة لتطبيق فكرة اللامركزية في مدينة الرياض بحيث يتم إنشاء (١٥) مركزاً إدارياً يكون كل قسم من الأقسام الموحدة للمدينة شاملاً على أفرع لكافة القطاعات المعنية بخدمة سكان المدينة وهي كالتالي: (أمانة مدينة الرياض، الشرطة، كتابة العدل، شركة الكهرباء، مصلحة المياه، المرور، الجوازات، هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، المراكز الصحية، الدفاع المدني، الأحوال المدنية، شركة الاتصالات، البريد) وينتظر أن يتحقق بتنفيذ هذه الدراسة الكثير من الإيجابيات المرتبطة بتسهيل وتيسير الخدمات لسكان المدينة وأوصى المجلس بالعمل على متابعة سرعة إنفاذها.

حقيقة تعتبر هذه مواضيع هامة وخاصة موضوعي الازدحام المروري وموضوع اللامركزية الإدارية للمدينة.. وهو الموضوع الذي تطرقت إليه في المقالين السابقين.. وتمثل الفكرة في تطبيق حدود موحدة لكافة القطاعات الخدمية في مدينة الرياض وفق معايير محددة وواضحة لكل قسم من خلال تقسيم مدينة الرياض إلى عدة أقسام إدارية يكون كل قسم منها شاملاً لجميع أجهزة الخدمات.. لأن مدينة الرياض في الوقت الراهن أصبحت مدينة فاقت التوقعات في مساحتها وفي عدد سكانها ويمكن القول أنها تجاوزت في هذا التوسع المضطرد كل الاحتمالات والتوقعات التي أعدت من قبل الجهات المختصة قبل سنوات عدة.

وبالرجوع إلى عدد القطاعات التي سيضمها كل قسم من أقسام المدينة الخمسة عشر تبين لنا أنها ثلاثة عشر إدارة من إدارات الخدمات العامة كفيلة بخدمة سكان القسم خدمات مثالية ومعنى هذا أنه سيكون في مدينة الرياض خمسة عشر قسم مرور وخمسة عشر قسم دفاع مدني ومثلها كتابة عدل... الخ. مع أن هناك إدارات أخرى من المناسب إضافتها كالأحوال المدنية والغرفة التجارية والصناعية - فرع وزارة التجارة - وحماية المستهلك - مكتب العمل والعمال - مكتب الاستقدام - مكتب المواليد وغيرها.

هنا أود أن يكتمل هذا التنظيم الجميل بإضافة المرئيات التي سبق أن أشرت إليها في المقالة السابقة والتي من أهمها أن يكون لكل قسم إدارة محلية مرتبطة مباشرة بصاحب السمو الملكي أمير المنطقة يكون دوره إشرافياً وتنظيمياً وترتبط بها جميع إدارات أجهزة الخدمات الأمنية والصحية والتعليمية والبلدية بالإدارة المحلية لهذا القسم ارتباطاً (تنسيقياً) ويكون لكل قسم إدارة مجلس دوري معين وإدارة القسم ومجلسه مسؤولان مسؤولية كاملة عن أمور القسم من حيث مستوى أداء الخدمات الأمنية والمرورية وعن المشاريع وعن مستوى أداء الخدمات الحكومية والتجارية بصفة عامة وعن الأمور الجمالية والبيئية وعن النظافة.. الخ. من هنا سيكون هناك تنافس بين هذه الأقسام في سبيل تقديم أفضل الخدمات إلى أعلى درجاتها.. وستبرز بوضوح أوجه القصور ومسبباتها ومن ثم علاجها حتى أن المواطن نفسه سيدرك مباشرة درجة الاختلاف في الأداء عند انتقاله من قسم إلى قسم داخل مدينة الرياض وأعتقد أن هذا التقسيم معمول به في كثير من المدن والعواصم العالمية الكبيرة.

فمدينة الرياض أصبحت اليوم مدينة عالمية وفي حاجة ماسة وعاجلة إلى تطبيق تنظيم مختلف ومتميز بعيداً عن التنظيمات السابقة التي جاءت متوارثة من تنظيمات سابقة وقديمة بنيت على مسميات الأحياء وعمل به أيضاً عند توزيع أجهزة الخدمات الأخرى الأمنية والصحية والتعليمية وغيرها وفي ظله تكون الأخطاء غير واضحة في كل أجهزة الخدمات ولم يكن تنظيماً أو تقسيماً علمياً.. واقترحت أن يبدأ تنفيذ فكرة (الحي المثالي) بأن يتم اختيار أحد الأحياء المناسبة وتنفيذ الفكرة من خلاله وفق هذه المرئيات وبصورة إلزامية لجميع الجهات بحيث يضم هذا الحي الإدارات المشار إليها ولا أرى مانعاً من أن يعطى الحي الخصوصية والصلاحية والاستقلالية في التنظيم العمراني والعقاري والسكاني والجمالي والتجاري داخل الحي وغيره من الأمور وبشكل تنافسي وشريف وبناء بين بقية الأحياء بحيث يكون كل حي قرية صغيرة وعندما يتم تنفيذ هذه الفكرة تدرس إيجابياتها وسلبياتها ثم يتم تطبيقها تدريجياً على بقية أحياء المدينة ومحاولة أن تكون مساحة الحي صغيرة قدر الإمكان وبالتالي ترفع عدد أحياء المدينة إلى أكبر عدد. أتمنى أن يتم تحقيق هذه الفكرة وبأي صورة بما يخدم هذه المدينة الغالية ولعلها إن شاء الله خطوة جديدة في سبيل تواصل هذه المدينة لازدهارها.

aabonaif@yahoo.com

المدارس المستأجرة المشاكل والحلول

د. حمد بن عبدالله اللحيدان

الأسلوب القائم في استئجار المدارس غير عملي والضوابط التي يتم بمقتضاها استئجار المدارس ربما تكون جيدة على الورق لكنها لا تطبق في بعض الأحيان على أرض الواقع.

■ كلنا يعلم أن التعليم في بداياته في بلادنا كان يتم على يد الكتاب وكان مقر الدراسة في الغالب المسجد أو بيت المعلم وكان العدد محدوداً جداً بسبب ندرة من يقوم بعملية التعليم فالجهل كان ضاربا اطنابه في كافة أنحاء شبه الجزيرة العربية إلا بعض المناطق التي كانت على اتصال بالعالم الخارجي مثل مكة المكرمة حيث المسجد الحرام والمدينة المنورة حيث الحرم النبوي الشريف. وقد استمر الحال على هذا الوضع لعشرات السنين حتى قيض الله لهذه البلاد الملك الموحد عبدالعزيز طيب الله ثراه حيث وحد البلاد ونشر العلم من خلال إقامة المدارس النظامية وإرسال البعثات وتوج ذلك بإنشاء وزارة المعارف التي كان على رأسها الملك فهد بن عبدالعزيز كأول وزير للمعارف والذي وضع الخطط الطموحة لنشر التعليم بصورة منهجية وعصرية وقد ترتب على ذلك إنشاء المدارس في جميع أنحاء البلاد وحيث ان عدد الطلاب في ذلك الوقت كان محدوداً فلم يكن هناك مشاكل تتعلق بالمباني فقد كان أي مبنى يفي بالغرض ولكن مع مرور الوقت والتقدم العلمي والصحي وزيادة عدد السكان أصبح عدد الطلاب والطالبات في تزايد مستمر حتى بلغ هذه الأيام أكثر من خمسة ملايين طالب وطالبة في جميع مراحل التعليم العام والعالي.

وحيث ان عدد طلاب العلم من الجنسين أخذ يزداد بشكل متوالية هندسية فإن عدد المدارس الجديدة التي تفتتح كل عام أخذ يزداد هو الآخر بصورة مضطردة ويأخذ نفس الاتجاه. مما جعل الجهات المسؤولة عن التعليم تفقد السيطرة على التخطيط وتلجأ إلى أسلوب استئجار الفلل والعمائر السكنية وتجعلها مدارس على الرغم من أن تلك المباني لا تتوفر فيها أبسط مقومات المدارس من حيث صغر الغرف وضيق الممرات وانعدام التهوية السليمة وازدحام الأعداد الكبيرة من الطلاب فيها ناهيك عن افتقار أغلب تلك المباني لوسائل الأمن والسلامة من مخارج للطوارئ ووسائل لمكافحة الحريق بالاضافة الى جهل العاملين في تلك المدارس من إداريين ومعلمين بأبسط مقومات الأمن والسلامة وعدم وجود طفايات للحريق أو خراطيم للمياه يمكن استعمالها عند الحاجة، ولكن كما يقول المثل رب ضارة نافعة فحادث المدرسة ٣١ للبنات في مكة المكرمة فتح الباب للنقاش وفتح ملف المدارس المستأجرة على مصراعيه وهنا يجب أن أشير الى أن تناول الصحافة لهذا الموضوع ربما كان مبالغا فيه بعض الشيء إلا أنه كان ضرورياً نحتاج إليه لأنه وسيلة فعالة يخشاها كل مقصر ناهيك عن كونها وسيلة رقابية ممتازة تحفز على توخي الحذر والعمل بصدق وأمانة وتجنب الانجراف إلى منحدرات التسيب واللامبالاة.

نعم إن الصحافة وسيلة عصرية ممتازة لإيصال الصوت إلى جميع المسؤولين لكن عليها أن تتحرى الدقة فيما تقول أو تنشر حتى لا تقع مطية للإثارة الصحفية.

نعود إلى المدارس المستأجرة ونقول إن الأسلوب القائم في استئجار المدارس غير عملي والضوابط التي يتم بمقتضاها استئجار المدارس ربما تكون جيدة على الورق لكنها لا تطبق في بعض الأحيان على أرض الواقع.

إن الاستئجار للمدارس المستجدة ربما يكون ضرورة ذلك أن الحاجة الى فتح مدارس جديدة يعتبر عملية متسارعة لا يمكن أن تواكبها عملية بناء عاجلة لكن الأسلوب العقيم وغير المبرر يتمثل في أن تستمر الدراسة في بعض المدارس المستأجرة لعشرات السنين حتى يصبح المبنى متهالكا وآيلا للسقوط ما يهدد الطلاب والطالبات بالخطر والملفت للنظر ايضاً ان الأجهزة المسؤولة عن التعليم العام تعاني من مشكلة تتمثل في الاقتصار على اتجاهين لا ثالث لهما وهما إما أن تقوم تلك الجهات ببناء مدارس على أحدث طراز وعددها محدود وتكلفتها المالية والزمنية عالية أو تستأجر مباني لتصبح مدارس مع أن تلك المباني صممت أساساً لسكن عدد محدود جداً من الناس لا يزيد على أفراد عائلة واحدة لذلك فهي لا تصلح مدارس ومع ذلك يضغط فيها أعداد كبيرة من الطلاب يصل عددهم أحياناً الى (٣٠) طالباً في الغرفة الواحدة التي لا تتجاوز مساحتها (٢٠)م٢ في أحسن الأحوال وهذا النوع من المدارس هو الأكثر انتشاراً. ولا ينتهي الأمر عند هذا الحد بل الأدهى والأمر أن تستمر المدرسة في ذلك المقر لعشرات السنين حتى يصبح المبنى متهالكا وغير صالح للاستعمال.

مما تقدم يحسن بنا أن نتجه إلى الأسلوب العملي والعلمي لحل مشاكل المدارس المستأجرة وهذا ربما يحتاج إلى اتباع مجموعة من البدائل ربما يتمثل بعض منها فيما يلي:

١. ان المبنى المدرسي وسيلة وليس غاية لذلك فإن استئجار المدارس بالأسلوب القائم حالياً يحتاج إلى إعادة نظر وفي المقابل فإن بناء المدارس على أحدث طراز يكلف كثيراً من الجهد والمال والوقت مع أن هناك حلول وسط يمكن اللجوء إليها لحل مثل هذه المشكلة وقد شاهدت مثل هذه الأساليب في بناء القاعات الدراسية وصالات المحاضرات في المدارس والجامعات في بعض الدول وهذه الأساليب تعتمد على مبدأ بناء دور واحد على مساحة أراضي كبيرة باستخدام مواد بسيطة ومتوفرة وتلك المباني تتوفر فيها كل مقومات الدراسة من فصول واسعة تتوفر فيها مقاعد قوية وثابتة وإنارة طبيعية وكهربائية كما تتوفر فيها مقومات الأمن والسلامة بالاضافة الى ساحات واسعة ومسطحات خضراء.

وهنا يجب أن نذكر أن وزارة المعارف قد لجأت الى مثل هذا الخيار قبل عشرين عاماً وكان ناجحاً وعملياً والخطأ الذي ارتكب في ذلك الوقت هو أن البناء تم باستخدام مواد مسبقة الصنع قابلة للاحتراق ناهيك عن أن العمر الافتراضي لها كان قصيراً كما أنه يحتاج إلى صيانة بصورة مستمرة ومكلفة مما عجل بإلغائها والعودة إلى أسلوب الاستئجار.

إن بناء المدارس على أرض واسعة ومن دور واحد، بأسلوب بسيط حتى ولو أدى الأمر الى استخدام الأسلوب القديم في البناء مثل استخدام الخشب في بناء السقوف ثم تغطيته من الداخل بالأسقف المستعارة سوف يجعل التكلفة منخفضة ومدة التنفيذ قصيرة ناهيك عن أن هذا الأسلوب في البناء سوف يمكن من ايجاد مدارس أكثر قدرة استيعابية ناهيك عن كونها أكثر أمناً وكما ذكرت سابقاً فإن هذا الأسلوب متبع في كثير من المدارس في الخارج والمتمثل في بناء المدرسة من دور واحد على أرض واسعة.

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن جميع المخططات المعتمدة للأحياء الجديدة والقديمة تحتوي على مواقع ممتازة وواسعة لمرافق تعليمية وصحية وغيرها ولكن الملاحظ أيضاً أن كل المرافق لا يستخدم إلا القليل منها والباقي يذهب مع الريح أو يتم تركه حتى تصبح تكلفة شرائه باهظة مما يؤدي على تركه والاتجاه إلى الإيجار. وهنا أحب أن اقترح أن يتم إفراغ المرافق التعليمية مباشرة بمجرد اعتماد المخطط من قبل الجهات المختصة باسم الجهة التعليمية المعنية مع عدم السماح بتنازل تلك الجهة عن ذلك المرفق مهما كانت المبررات.

٢. يمكن التعاون بين القطاعات التعليمية والقطاع الخاص سواء كانوا أفراد أو شركات في بناء المدارس بحيث تقوم الجهة التعليمية بتقديم الأرض ويقوم القطاع الخاص ببناء المدارس عليها على أن يضمن له إيجارا يدر عليه عائداً لا يقل عن ١٠٪ من رأس المال المستثمر لمدة زمنية محددة. أو يقوم القطاع الخاص بكامل المشروع من أرض وبناء على أن يضمن له إيجارا يدر عليه عائداً لا يقل عن ١٥٪ من رأس المال المستثمر لمدة زمنية محددة يتفق عليها. ان رفع نسبة الربح المتوقع يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في بناء المدارس خصوصاً اذا ضمنت الجهة التعليمية المعنية الالتزام بالإيجار لمدة زمنية لا تقل عن خمس عشرة سنة مثلاً.

٣. يجب أن تشكل لجان رقابية دائمة ومستقلة عن الأجهزة التعليمية وتابعة لمجالس المناطق مثلاً ويكون فيها أعضاء من الدفاع المدني ووزارة الصحة ووزارة البلديات وامارة المنطقة ومندوب عن الجهة التعليمية المعنية وتكون مهمة تلك اللجنة التفتيش على المدارس المستأجرة ووضع تقرير دوري عنها كل عام وإقرار استئجار المباني المدرسية في المستقبل والحكم بصلاحيتها مدارس على أن يكون الأعضاء غير دائمين. مما ينعكس ايجابياً على صلاحية تلك المباني وتوفر الحد الأدنى من المتطلبات التي تؤهلها للاستعمال كمدرسة.

٤. أن يتم اعتماد خطة عمل وضوابط لاستئجار المدارس يكون من أهم شروطها أن يكون المبنى المستأجر جديدا ويحتوي على المرافق الأساسية التي تؤهله لكي يصبح مدرسة بالاضافة الى وضع حد أعلى للمدة الزمنية لبقاء المدرسة في ذلك المبنى وهي (١٥) سنة مثلاً على أن تنقل المدرسة خلال تلك الفترة الى مبنى حكومي يشيد لهذا الغرض.

٥. تفعيل دور التشغيل والصيانة في كل من وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات (سابقاً) والجهات التعليمية الأخرى لكي تتحمل مهمة متابعة تشغيل وصيانة جميع المباني التابعة لها والمستأجرة من قبلها مما يحافظ على تلك المباني ويمنع تدهورها وبالتالي يحافظ على ارواح الطلاب والطالبات ناهيك عن خفض الهدر المتمثل في عدم صيانة تلك المباني والمحافظة عليها.

٦. أن يكون لمالك العقار المستأجر كمدرسة دور أساسي في المتابعة والصيانة وأن يوجد نص في العقد يلزمه بإعادة تأهيل المبنى كل ثماني سنوات مثلاً لضمان استمرار استئجاره كما يلزمه بتنفيذ بنود العقد الأخرى، لذلك يعتبر الدور الرقابي للمالك مهما جداً في حدود نصوص العقد.

٧. أن تشكل لجنة من أولياء أمور الطلاب لمساعدة المدرسة في حل بعض المشاكل المتعلقة بالمدرسة بما في ذلك كتابة تقرير دوري عن أوضاع المبنى وطرح البدائل والتصورات الأخرى التي يمكن من خلالها الاستغناء عن المبنى في حالة تدهوره بمبنى أفضل منه مع إرفاق المبررات المقنعة والكافية.

٨. أن يكون في المدرسة لجنة متابعة لشؤون المبنى برئاسة مدير المدرسة ترفع تقريرا سنويا عن أوضاع المبنى كما ترفع بطلبات الصيانة الدورية الى ادارة التشغيل والصيانة في الجهة التابعة لها المدرسة، وتكون تلك اللجنة مسؤولة عن أي خلل يصيب المبنى ولم تبلغ عنه في الوقت المناسب.

٩. اللجوء الى تجزئة المدارس المزدحمة الى مدرستين أو أكثر بحيث تستطيع المباني المستأجرة الوفاء بالغرض من خلال خفض عدد الطلاب في الفصل الواحد بحيث لا يتجاوز (٢٠) طالبا بأي حال من الأحوال وهذا فيه مصلحة تعود على العملية التعليمية كما تعود بالمنفعة المادية على أكثر من شخص مالك للعقار، وإذا كانت مثل تلك المدارس متقاربة فإن المدرس الواحد يستطيع أن يعمل في مدرستين أو أكثر حسب الجدول المعطى له.

١٠. ان أهم اجراء جذري لمعالجة مشكلة المدارس المستأجرة القديمة التي بها خلل يهدد الطلاب والطالبات هو اتخاذ قرار نافذ باستبدال تلك المدارس المستأجرة القديمة بمدارس مستأجرة جديدة في نفس الحي وبنفس معدل الإيجار على أن يتم ذلك خلال فترة زمنية لا تتعدى سنة من الآن وبذلك تتمكن الأجهزة المعنية بالتعليم العام وهي وزارة المعارف بعد ضم الرئاسة العامة لتعليم البنات اليها وغيرها من الجهات من تحديث جميع مدارسها المستأجرة والتي يشكل استمرار استعمالها خطرا محتملاً بمدارس مستأجرة جديدة وحديثة وهذا الأسلوب لن يكلف تلك الجهات أي مبالغ إضافية، ناهيك عن أن المباني الجديدة سوف يتم الحصول عليها بشروط ومواصفات أفضل من سابقتها ومثل هذا الاجراء سهل اذا صح العزم وصدقت النوايا.

وفي الختام فإنه يجدر بنا أن ننوه بالجهود التي تبذلها الدولة في سبيل الرقي بالتعليم بجميع مراحله العام والعالي والمتمثل في توفير كل الوسائل التي تؤدي الى تحسينه وحيث ان المباني المدرسية ذات أهمية كبيرة في العملية التربوية فإن حسن الاختيار للمباني المدرسية والعمل على صيانتها سواء كانت حكومية أو مستأجرة لا يعتبر اجراء مهماً ذلك أن أمن وسلامة الطلاب أمر لا يمكن التفريط به أو التساهل فيه، ناهيك عن أن المبنى المدرسي المناسب يشكل دوراً أساساً في العملية التعليمية فالتهوية والإنارة والظروف الصحية والوسائل الترفيهية وعدم الزحام كلها أمور تؤثر في العملية التربوية دون شك، ناهيك عن أن جو المدرسة يجب أن يكون عامل جذب للتلميذ وحبه للمدرسة وإقباله عليها.

لذلك كله فإن إعادة النظر في الأساليب المتبعة في استئجار وبناء المدارس اصبح امراً ضرورياً تفرضه متغيرات المرحلة خصوصا ان الرأي العام أصبح له دور فعال مدعوماً بحرية الكلمة من خلال الصحافة وكل ذلك شاهد يدل على تلمس قيادتنا الرشيدة لمواضع الخلل وإصلاحها وتشجيع جميع القطاعات على حسن الأداء، فبارك الله بحكومتنا الرشيدة وبارك الله بهذا الشعب الطيب الوفي، والله المستعان.

ص.ب ١٤٥٥
الرياض ١١٤٥١

مبادرة الأمير وإسرائيل

بقلم - د. فوزي الأسمر

■ سارعت إسرائيل إلى رفض المبادرة التي تقدّم بها ولي العهد السعودي، الأمير عبدالله، في القمة العربية التي عقدت في بيروت يومي السابع والعشرين والثامن والعشرين، من شهر آذار (مارس) ٢٠٠٢م. فقد صرح رعنان جيسين، مستشار أرئيل شارون بعد دقائق من انتهاء الأمير عبدالله من إلقاء خطابه، أن ما جاء في هذا الخطاب: «مبهم وغير واضح، وأقل بكثير من فكرة التطبيع التي طرحها الأمير السعودي نفسه من قبل».

وأضاف أن إسرائيل تريد أن تسمع بشكل مباشر من المملكة العربية السعودية، لأن الاقتراح الذي تضمنه خطاب ولي العهد: «يحتاج إلى مزيد من الإيضاحات، عن طريق مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والعرب، وربما بحاجة إلى مؤتمر شرق أوسطي تُدعى إليه إسرائيل». وقال مضيفاً: «إننا نريد أن نسمع من المملكة العربية السعودية ما تعني العلاقات الطبيعية».

أما داني أيلون، وهو أيضاً من مستشاري شارون فقد انتقد بشدة «حق العودة الفلسطيني» الذي تحدث عنه سمو ولي العهد في خطابه، حيث قال في معرض انتقاده: «إن هذا الموضوع مرفوض بشكل مطلق. إننا لا نتحمل مسؤولية أخلاقية لذلك (لما حدث للاجئين الفلسطينيين) إننا نريد أن تنتهي مأساتهم الإنسانية. كل هذا يجب التحدث عنه بصورة مباشرة».

هكذا ومرة أخرى تعلن إسرائيل أنها ترفض السلام العادل، ولكن هذه المرة ستتحمل مسؤولية كبيرة، لأن هذا الاقتراح يأتي بعد عقد من الزمن قدم فيه العرب الكثير من التنازلات من أجل السلام. وقد كان ولي العهد السعودي واضحاً كل الوضوح في خطابه، ولا يوجد فيه أي إبهام، ولكن ربما أن مستشاري شارون لا يفهمون إلا المبهم.

لقد تحدث ولي العهد عن القرار العربي الاستراتيجي للسلام، وأن هذا الموقف ليس نابعاً من منطلق ضعف. وقال إن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وعودة اللاجئين، هو الطريق للسلام، لأنه بدون هذه النتيجة تصبح العملية السلمية مضيعة للوقت، ومجرد مناورات تقود إلى حلقة مفرغة من العنف.

ثم وجّه حديثه إلى الشعب الإسرائيلي مباشرة قائلاً: إن أكثر من نصف قرن مضى، والدمار لا يزال مستمراً، وأن الشعب في إسرائيل لا يزال بعيداً عن الأمن والسلام رغم التفوق العسكري ورغم محاولات القهر والإذلال.

إن هذا الكلام صريح وواضح، ورفض إسرائيل له معناه أنها قررت أن تنفذ ما صرح به رئيس وزرائها، أرئيل شارون حيث قال: «إما نحن وإما هم»، بمعنى أنه يفضل أن يستمر بالحرب، وسفك الدماء على أن يصل إلى سلام عادل يحقن فيه سفك الدماء.

ولكننا نعلم أن العقلية الصهيونية هي عقلية مبنية على القتال والاغتصاب لا على السلام والعدل، وعلى الجشع لا الاكتفاء، وعلى الغطرسة لا التعاون، وعلى الحقد لا التسامح، ولذا سيكون من الصعب جداً أن تقبل هذه العقلية أية مشروع سلام عادل. وبدون سلام عادل لن يحل السلام الدائم في المنطقة.

لقد حان الوقت للشعب في إسرائيل أن يقرر مصيره. فقد برهنت الأعوام الماضية أن استراتيجية السلام العادل التي طرحها العرب هي استراتيجية صحيحة. والكل يعرف أنه بدون إنهاء الاحتلال لكل الأراضي العربية المحتلة لن يكون هناك سلام، وبدون حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني لن يحل السلام، وبدون حل قضية اللاجئين حلاً عادلاً حسب القرارات الشرعية، فإن السلام سيكون شبه مستحيل.

لقد أعطى الشعب في إسرائيل فرصاً كثيرة للحرب، ولم يحقق الاستسلام الذي كانت، ولا تزال، تنشده العقلية الصهيونية، من الجانب العربي، ولا من الجانب الفلسطيني، بل إن الدماء لا تزال تسفك بعد نصف قرن من قيام دولته. ألم يحن الوقت بأن يعطي هذا الشعب فرصة واحدة من أجل السلام. لقد سمعت وقرأت، لأكثر من مفكر إسرائيلي، أن إسرائيل لا تستطيع أن تثق بأن العنف سينتهي بقيام الدولة الفلسطينية. والرد الطبيعي على ذلك هو: أعطوا السلام فرصة واحدة بعد أن أعطيتم الحرب فرصا كثيرة.

أما الجانب العربي، وبعد أن تقدم الأمير عبدالله بمبادرته رسمياً، فإنه يتحتم عليه أن يقدم هذه المبادرة كرزمة يجب قبولها كلها، وأن لا يفسح المجال إلى أن تنفرد إسرائيل مرة أخرى في ألاعيب «المفاوضات»، و«إقامة مؤتمرات»، ولا قبول أن «هذه الأفكار تحتاج إلى توضيح فلنجلس ونتشاور»، الشيء الذي برهن على فشله منذ مؤتمر مدريد.

إضافة إلى أن الثقة بإسرائيل غير موجودة بسبب كذبها وتذبذبها، وعدم احترامها للمعاهدات التي وقعتها بنفسها، وبرهنت عن عدم استعدادها للوصول إلى سلام عادل.

الرزمة العربية يجب أن تقبل كوحدة متكاملة، والمحادثات يجب أن تكون على سبل تنفيذها، لا على مضمون بنودها، لأن ما عرض على إسرائيل اليوم، وبعد أكثر من عشر سنوات من المفاوضات والتنازلات العربية، هو الحد الأدنى الذي سيقبله العرب والفلسطينيون لحل القضية الفلسطينية، والوصول إلى سلام شامل وعادل في المنطقة، ومن أجل تحطيم فكر الحرب الذي يقول «إما نحن وإما هم».

الإعلانات الحكومية

○ تعلن المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة عسير اعادة طرح منافسة انشاء مستودعات مستشفيات سراة عبيدة - المجاردة - تثليث - باللسمر - النماص. قيمة النسخة/ ٥٠٠ ريال. آخر موعد لتقديم العطاءات/ الساعة التاسعة من صباح يوم السبت ١٤٢٣/٢/٨هـ وفتح المظاريف الساعة ٩ صباحا من نفس اليوم.
٩٨٣٩

○ تعلن المديرية العامة للجوازات عن منافسة تأمين أجهزة الحاسب الآلي والمعدات التابعة لها ومعدات الاتصالات الخاصة بدوائر الحاسب الآلي والطابعات لنظام الاجراء السريع وأجهزة تسديد المخالفات المرورية والمراقبة. قيمة وثائق المنافسة/ ٥٠٠٠ ريال. آخر موعد لقبول العروض/ ١٤٢٣/٢/١هـ وفتح المظاريف اليوم التالي.
٩٨٤٠

○ تعلن مديرية الشؤون الصحية بمحافظة بيشة عن المنافسات التالية: ١- رقم المنافسة/ ١٤٢٣/١، اسم المنافسة/ تطوير مستشفى تباله، قيمة المنافسة/ ٥٠٠ ريال، آخر موعد لتقديم العطاء/ ١٤٢٣/١/٣٠هـ وفتح المظاريف اليوم التالي. ٢- رقم المنافسة/ ١٤٢٣/٢، اسم المنافسة/ ترميم مراكز صحية، قيمة المنافسة/ ٣٠٠ ريال، آخر موعد لتقديم العطاء/ ١٤٢٣/١/٣٠هـ وفتح المظاريف اليوم التالي. ٣- رقم المنافسة/ ١٤٢٣/٣، اسم المنافسة/ تطوير مركز طب الأسنان، قيمة المنافسة/ ٥٠٠ ريال، آخر موعد لتقديم العطاء/ ١٤٢٣/١/٣٠هـ وفتح المظاريف اليوم التالي. ٤- رقم المنافسة/ ١٤٢٣/٤، اسم المنافسة/ تطوير عنبر التنويم بمستشفى النقاهة والصحة النفسية، قيمة المنافسة/ ٥٠٠ ريال، آخر موعد لتقديم العطاء/ ١٤٢٣/١/٣٠هـ وفتح المظاريف اليوم التالي. ٥- رقم المنافسة/ ١٤٢٣/٥، اسم المنافسة/ تطوير قسم الدرن بمستشفى الأمير عبدالله عبدالعزيز، قيمة المنافسة/ ٥٠٠ ريال، آخر موعد لتقديم العطاء/ ١٤٢٣/١/٣٠هـ وفتح المظاريف اليوم التالي. ٦- رقم المنافسة/ ١٤٢٣/٦، اسم المنافسة/ ترميم المعهد الصحي للبنات، قيمة المنافسة/ ٥٠٠ ريال، آخر موعد لتقديم العطاء/ ١٤٢٣/١/٣٠هـ وفتح المظاريف اليوم التالي.
٩٨٤١

○ تعلن قيادة القوات الجوية الملكية السعودية عن منافسة مشروع انشاء مهبط الطائرات العمودية بقاعدة الملك خالد الجوية بالجنوبية. قيمة الشروط والمواصفات/ ٢٠٠٠ ريال. آخر موعد لتقديم العطاءات/ الساعة ١٠ من صباح يوم الأحد ١٤٢٣/٢/١هـ وفتح المظاريف الساعة ١٠ صباح نفس اليوم.
٩٨٤٢

○ يعلن مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث عن منافسة توريد وتركيب وصيانة الأجهزة اللازمة لأقسام المناعة والأمصال بمختبر مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث. قيمة وثائق المنافسة/ ١٠٠٠ ريال. آخر موعد لتقديم العروض/ الساعة الخامسة بعد ظهر يوم الاحد ١ صفر ١٤٢٣هـ وفتح العطاءات الساعة ١١ من صباح اليوم التالي.
٩٨٤٣

○ تعلن بلدية محافظة خميس مشيط عن تمديد إعلان حصر الإيرادات البلدية بحيث يكون قيمة شراء نسخة المواصفات/ ٥٠٠ ريال وآخر موعد لتقديم العطاءات الاثنين ١٤٢٣/٢/٢هـ وفتح المظاريف اليوم التالي.
٩٨٤٤

○ تعلن المديرية العامة لحرس الحدود عن طرح منافسة رقم ٤٢٢/٦٥، اسم المنافسة/ تأمين قطع الغيار لأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية. قيمة الوثيقة/ ٢٠٠٠ ريال، موعد تقديم العطاءات/ الثلاثاء الموافق ١٤٢٣/٢/٩هـ وفتح المظاريف الساعة ١٠ صباح اليوم التالي.
٩٨٤٥

○ تعلن أمانة المدينة المنورة عن طرح منافسة رقم ٤٢٢/٢٧-٤٢٣هـ الخاصة بمشروع صيانة شوارع مداخل المدينة المنورة. قيمة الوثائق: ٢٠٠٠ ريال، آخر موعد لتقديم العروض: الإثنين ١٤٢٣/١/٢هـ فتح المظاريف: اليوم التالي الساعة ١٠ صباحاً.
٩٨٤٦

○ تعلن أمانة المدينة المنورة عن طرح منافسة رقم ٤٢٢/٢٦-٤٢٣هـ الخاصة بمشروع صيانة الشوارع في نطاق بلدية قباء بالمدينة المنورة. قيمة الوثائق: ٢٠٠٠ ريال، آخر موعد لتقديم العروض: الإثنين ١٤٢٣/١/٢هـ فتح المظاريف: اليوم التالي الساعة ١٠ صباحاً.
٩٨٤٧

○ تعلن مصلحة المياه والصرف الصحي بمنطقة عسير عن مشروع تنفيذ شبكات للصرف الصحي لأحياء حسام وطيب الاسم والمعزاب وشباعة بالخميس، رقم المناقصة/ ٢٠٢، قيمة المواصفات/ ٣٠٠٠ ريال، آخر موعد لتقديم العطاءات/ نهاية دوام يوم الاثنين ١٤٢٣/٢/٢هـ موعد فتح المظاريف/ الساعة ١٠ صباح اليوم التالي.
٩٨٤٨